



## التقرير السنوي

في الوقت نفسه تستهدف موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ تغطية الإيرادات العامة لنسبة ٧١٪ تقريباً من المصروفات العامة، وذلك في ضوء الارتفاع المتوقع في الإيرادات العامة عن العام السابق بنسبة ٦,٧٪، نتيجة التوقع بتعافي النشاط الاقتصادي وعودته إلى سابق أداؤه قبل الأزمة المالية العالمية بعد تلاشي آثار تلك الأزمة النسبي عند إعداد تقديرات موازنة ٢٠١١/٢٠١٠، وهو ما قد يؤثر تأثيراً إيجابياً على أرباح الشركات، ومستويات الاستهلاك والاستثمار والتوظيف وحركة التجارة العالمية والمحلية وعائدات قناة السويس، وبالتالي جملة الإيرادات الضريبية.

وتستهدف موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ تحقيق إيرادات ضريبية قدرها ٢٠٠,٤ مليار جنيه بنسبة نمو تقدر بنحو ٢١,٤٪ عن الإيرادات الضريبية في موازنة العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، وهو ما يعد مؤشراً قوياً على معاودة معدلات النمو الاقتصادي مستوياتها العالية بعد انقشاع غيوم الأزمة العالمية، وأن تشهد الإيرادات الضريبية تحسناً ملحوظاً لتستعيد وتيرة أدائها ومعدلات نموها.

وتبلغ المنح المقدرة في موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٥,٢ مليار جنيه وتمثل نسبة ١,٨٪ من إجمالي الإيرادات العامة. بينما يبلغ حجم الإيرادات الأخرى المقدرة في موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٨٠,٢ مليار جنيه بنسبة انخفاض قدرها ١٢,١٪ عن السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك بقدر كبير إلى استبعاد إيرادات استثنائية تحققت عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، ومنها إيرادات حزمة التحفيز الثالثة والتي تبلغ ١٠ مليار جنيه ومنح من هيئة البترول بنحو ٣ مليار جنيه.

وعلى جانب المصروفات، ترتفع جملة الأجور في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بنسبة ١٠,٣٪ إلى ٩٥,٣ مليار جنيه، وتشمل أثر العلاوة الخاصة التي أقرت بنسبة ١٠٪ اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٠، كما تتضمن الموازنة العامة للدولة نحو ٢٨,٩ مليار جنيه بنسبة ٧,٢٪ تقريباً من إجمالي المصروفات المخصصة للتشغيل في الموازنة العامة للدولة، تمثل نسبة ٥,٩٪ من إجمالي الإنفاق العام والمقدر بمبلغ ٤٨٩,٧ مليار جنيه.

كما بلغت الفوائد المقدر سدادها عن القروض المحلية والخارجية في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مبلغ ٩١,١٤٣ مليون جنيه مقابل ٧١,٠٦٦ مليون جنيه في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢٨,٣٪.

وقد بلغت تقديرات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في موازنة العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ١١٦,٦ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٣,٢ مليار جنيه عن العام المالي السابق بنسبة نمو قدرها ١٢,٨٪. وتأتي هذه الزيادة نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية والسلع الغذائية الأساسية عن مستوياتها القياسية التي بلغت في العام السابق، بالإضافة إلى زيادة كميات الاستهلاك التي تحصل على دعم سواء من منتجات الطاقة أو السلع الغذائية.

وتبلغ الاعتمادات التي خصصت للبعد الاجتماعي في موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٢١٥,١ مليار جنيه تشكل ٥٣,٣٪ من إجمالي المصروفات العامة. ويلاحظ أن ارتفاع تقديرات اعتمادات الدعم يرجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمواد البترولية والسلع التموينية دون التأثير على التزام الدولة بدعم كميات السلع المستهلكة. ويوضح الجدول التالي تفاصيل اعتمادات البعد الاجتماعي في عامي ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠١١/٢٠١٠:

جدول (٢١-١): اعتمادات البعد الاجتماعي في موازنة عامي ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠١١/٢٠١٠

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	البيان
موازنة	فعلي مبدئي	
(بالمليار جنيه)		
١٠١,٣	٩٣,٦	للسلع التموينية الأساسية والإضافية، ودعم المواد البترولية من غاز طبيعي وبوتاجاز وسولار وبنزين وكيروسين، ودعم إسكان محدودي الدخل وتنشيط الصادرات وتنمية الصعيد وغيرها .
٣٠,٢	٢٨,٣	مساندة نظم المعاشات وإعادة هيكلتها وتدعيم الضمان الاجتماعي لمحدودي الدخل
٤٨,٧	٤٥	لتوفير متطلبات العملية التعليمية سواء التعليم الأساسي أو التعليم قبل الجامعي أو التعليم الجامعي وتأكيداً من الدولة على أن التعليم حق للجميع ويوصفه المدخل الأساسي للإنتاج والتنمية .
٢٠,٩	١٧,٣	توفير الخدمات الصحية للمواطنين ومتطلبات علاجهم بالمستشفيات والوحدات الصحية .
١٤,١	١٤,٨	دعم الخدمات الشبابية والثقافية والدينية .
٢١٥,١	١٩٩	جملة

## رابعاً: تطوير إدارة الدين العام

يمثل الاقتراض أحد العناصر الضرورية لتمويل المصروفات والاستخدامات بالموازنة العامة للدولة، وسد حاجة الدول النامية والأخذة في الصعود بشكل عام إلى زيادة المصروفات بوصفها أساس للتنمية، وتلبية احتياجات المواطنين من أجور ودعم ومعاشات وتعليم وصحة ومياه وصرف صحي وبنية أساسية وغيرها. وتسعى السياسة المالية في هذا الشأن إلى تخفيض معدل الدين العام المحلي والخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ لا يقف الأمر عند مجرد الزيادة الرقمية المطلقة، وإنما العبرة هي بالقياس الحقيقي لحجم الدين العام المحلي والخارجي منسوباً إلى حجم النشاط الاقتصادي، لضمان الاستدامة المالية.

وفي سبيل تحقيق ذلك قامت وزارة المالية باتخاذ عدد من الخطوات لتطوير إدارة الدين العام :

- تطوير متوسط عمر الدين القابل للتداول من ٠,٨ سنة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤ إلى حوالي عامين في يونيو ٢٠١٠، وذلك بتكثيف إصدارات الأذون طويلة الأجل والسندات الحكومية حتى يتم تفادي الآثار السلبية لتذبذب أسعار الفائدة على تكلفة الدين العام وتقليل تكلفة أعباء الدين وتفاقمه. والجدير بالذكر أن الرصيد القائم من سندات الخزانة بلغ في يونيو ٢٠٠٥ نحو ٢٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٦٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٠.
- إصدار جدول زمني ربع سنوي منتظم (Financing Calendar) لإصدارات الأذون والسندات على الخزانة العامة بما يساعد على تنظيم التعامل في أدوات الدين العام وزيادة الإقبال عليها.
- إصدار أول سند مقوم بالجنيه المصري في الأسواق الدولية (Global Notes) في يولييه ٢٠٠٧ بقيمة اسمية قدرها ٦ مليار جنيه مصري بعائد قدره ٨,٧٥٠٪ واستحقاق يوليو ٢٠١٢ وقد وصل الطلبات على هذا السند إلى حوالي ١٦ مليار جنيه مصري مما يؤكد ثقة المستثمرين في استقرار ومستقبل الاقتصاد المصري.
- إصدار السند الدولار في الأسواق المالية الدولية من خلال Morgan's Group بالاشتراك مع HSBC of Bank في إبريل ٢٠١٠ بقيمة اسمية قدرها ١,٥ مليار دولار أمريكي على دفعتين. الدفعة الأولى بمبلغ ١ مليار دولار